|  |
| --- |
| **مستند معتمد من لجنة البحث القانوني** |
| **اسم المستند:**  | اتفاقية شراء أسهم – صيغة مختصرة |
| **ملخص المستند:** | صيغة مختصرة لاتفاقية شراء أسهم لبيع أسهم من بائعين إلى شركة مشترية |
| **يرجى قراءة ما يلي:**جرى إعداد هذا النموذج بمعرفة شركة التميمي ومشاركوه دون الإشارة إلى أي أمور أو معاملات أو حقائق محددة. قد يكون هناك حاجة لإدخال تغييرات جوهرية على هذا النموذج بما يتماشى مع متطلبات عميل محدد أو مسألة معينة. جرت صياغة هذا النموذج حسب حالته في تاريخ نشره عملا بكافة التشريعات والأنظمة المعمول بها. قد تكون القوانين و/أو الإجراءات قد تعرضت للتغيير منذ نشر هذا النموذج. **ملحوظة: يتضمن هذا المستند نموذجًا أساسيًا ولذلك فيجب طلب مشورة محددة من مستشار مرخص حسب الأصول لتقديم المشورة والنصح بخصوص قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة قبل الدخول في اتفاقية من هذا القبيل.** |

|  |
| --- |
| **ملاحظات:** 1- تتبع المسودة القانون المنظم وهو القانون الإماراتي2- يجب دراسة بند القانون المنظم وجهة الاختصاص (البند 17) بعناية.تأكد من مناقشة هذه المسألة مع محامي خبير وقبل دراسة ماإذا كان البند يحتاج لتعديل لتقديمه إلى استشاري التحكيم بقسم التحكيم لدراسة ما إذا كان الموضوع مناسبا للبت فيه من قبل التحكيم.  |

أبو ظبي | عمان | بغداد | الدوحة | دبي | مدينة الكويت | الرياض | الشارقة

**التميمي ومشاركوه**

بتاريخ [------]201

(1) [------]

و

(2) [------]

و

(3) [------]

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

اتفاقية شراء أسهم تتعلق بـ [------]

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| www.tamimi.com | التميمي ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية

|  |  |
| --- | --- |
| مكتب مركز دبي المالي العالمي مبنى رقم 4 شرق، الطابق السادس شارع الشيخ زايد  | ص.ب: 9275، دبي، الإمارات العربية المتحدة هاتف: 1641 364 4 971+ فاكس: 1777 364 4 971+  |

 |

**جدول المحتويات**

|  |  |
| --- | --- |
| **البنود**  | **رقم الصفحة** |
| 1- التفسير  | 5 |
| 2- البيع والشراء  | 7 |
| 3- سعر الشراء  | 7 |
| 4- الانجاز  | 7 |
| 5- الضمانات  | 8 |
| 6- القيود المفروضة على البائعين  | 8 |
| 7- السرية  | 9 |
| 8- التطمينات الإضافية  | 9 |
| 9- التنازل والاتفاق الكامل  | 9 |
| 10- التغيير والتنازل  | 10 |
| 11- التكاليف  | 10 |
| 12- الإخطارات | 10 |
| 13- استقلالية الأحكام  | 11 |
| 14- سريان الاتفاقية بعد الانتهاء  | 11 |
| 15- النسخ المتطابقة  | 11 |
| 16- اللغة  | 11 |
| 17- القانون الحاكم والاختصاص القضائي  | 12 |
| الملحق 1 | 13 |
| الملحق 2 | 15 |

تم إبرام هذه الاتفاقية بتاريخ [------]201.

**الأطراف**:

1- [------]، [------] الجنسية، ويحمل جواز سفر رقم [------] وعنوانه الكائن في [------]

2- [------]، [------]، الجنسية، ويحمل جواز سفر رقم [------] وعنوانه الكائن في [------]

(يُشار إليهما مجتمعين بكلمة "**البائعين**")؛ و

3- [------] وهي شركة تم تأسيسها وتسجيلها في إمارة [------]، الإمارات العربية المتحدة، سجل تجاري رقم [------]، ومكتبها المسجل الكائن في [------]، [------]، الإمارات العربية المتحدة ("**المشتري**").

**الحيثيات**

1. البائعان هما الملاك المستفيدين والشرعيين لجميع الأسهم في رأس المال المصدر الخاص بشركة [------]، وهي شركة تم تأسيسها وتسجيلها في [------]، الإمارات العربية المتحدة، سجل تجاري رقم [------]، ومكتبها المسجل الكائن في [------]، [------] ("الشركة").
2. حُدد رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ وقدره [------] درهم إماراتي (-------- درهم إماراتي) موزعًا على [------] سهمًا، بقيمة اسمية قدرها [------] للسهم الواحد، يملك منها ] \_\_\_\_ [ ] \_\_\_\_ [ (] \_\_\_\_ [) سهمًا في الشركة ويملك ] \_\_\_\_ [ ] \_\_\_\_ [ (] \_\_\_\_ [) سهمًا في الشركة ("**أسهم البيع**").
3. وافق البائعان على بيع أسهم البيع ووافق المشتري على شرائها وفقًا لشروط وأحكام هذه الاتفاقية.

**الشروط المتفق عليها**

**1- التفسير**

* 1. تُطبق التعريفات وقواعد التفسير الواردة في هذا البند في هذه الاتفاقية ("**الاتفاقية**").

**"د. إ" / "الدرهم"** يقصد به الدرهم الإماراتي وهو العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

"**الشركة التابعة**" تعني بالنسبة لأي شخص، أي جهة تكون شركة قابضة أو شركة تابعة لهذا الشخص بطريق مباشر أو غير مباشر أو التي تقوم بطريق مباشر أو غير مباشر (أ) بامتلاك أو السيطرة على هذا الشخص؛ (ب) يتم امتلاكها أو السيطرة عليها من قبل هذا الشخص، أو (ج) تقع تحت ملكية أو سيطرة مشتركة مع هذا الشخص، ولأغراض هذا التعريف، تعني "**السيطرة**" القدرة على توجيه إدارة أو سياسات هذه الجهة، سواء من خلال ملكية الأوراق المالية المخولة لحق التصويت بموجب عقد أو خلافه.

"**يوم عمل**" يعني أي يوم باستثناء أيام الجمعة والسبت وأي يوم آخر يكون عطلة رسمية في الإمارات العربية المتحدة أو يوم تكون فيه المؤسسات المصرفية في الإمارات العربية المتحدة مصرح لها أو ملزمة بالإغلاق بموجب القانون أو إجراء حكومي.

"**الشركة**" يكون لها المعنى المخصص لها في الحيثية رقم (أ).

"**الانجاز**" يعني إتمام عملية بيع وشراء أسهم البيع وفقًا لهذه الاتفاقية.

"**تاريخ الإنجاز**" ] تاريخ توقيع الأطراف على النموذج المختصر لاتفاقية نقل ملكية الأسهم وتعديل عقد تأسيس الشركة أمام الكاتب العدل في ] ------- [ لإتمام نقل ملكية أسهم البيع كما هو منصوص عليه بموجب هذه الاتفاقية / تسجيل أسهم البيع باسم المشتري المدون بالرخصة التجارية للشركة كمشتري حامل لأسهم البيع .[[[1]](#footnote-1)

"**دائرة التنمية الاقتصادية**" تعني دائرة التنمية الاقتصادية في دبي.

"**العبء**" يعني أي ضمان أو حق ملكية لأي شخص (بما في ذلك حق الشراء أو الخيار أو حق الشفعة) أو أي رهن أو تكليف أو تعهد أو امتياز أو تنازل أو رهن أو ضمان أو حق احتجاز أو أي اتفاق أو ترتيب ضمان آخر.

"**المجموعة**" تعني بالنسبة لشركة، هذه الشركة أو شركاتها التابعة أو الفرعية أو أي شركة قابضة تكون شركة تابعة لها وأي شركات تابعة أو فرعية أخرى لأي شركة قابضة من هذا القبيل، وأي شركة في مجموعة تكون عضوًا بالمجموعة.

ما لم يقتض السياق غير ذلك، انطباق تعريف "المجموعة" على أي شركة في أي وقت سينطبق على الشركة كما هي في ذلك الوقت.

"**شركة قابضة**" و"**شركة فرعية**" تعني بالنسبة لمنشأة، أي منشأة أخرى تملك فيها هذه المنشأة (الممثلين لها) في الوقت الراهن أو تسيطر، بطريق مباشر أو غير مباشر، على إما:

1. أغلبية حقوق التصويت القابلة للممارسة في اجتماعات الجمعية العمومية لأعضاء هذه المنشأة على كل المسائل أو معظمها، او
2. الحق في تعيين أو عزل أعضاء مجلس الإدارة ممن يملكون أغلبية حقوق التصويت القابلة للممارسة في اجتماعات مجلس إدارة هذه المنشأة على كل المسائل أو معظمها،
3. وتكون أيضًا أي منشأة تابعة لمنشأة أخرى شركة فرعية لأي منشأة أخرى تكون الأخرى تابعة لها.

"**القوانين**" تعني أي تشريع أو قانون أو نظام أو أمر قضائي أو حكم أو قرار أو أمر تصدره أي سلطة حكومية و"القانون" يعني أيًا منهم.

"**عقد التأسيس**" يعني عقد تأسيس الشركة بصيغته المعدلة.

"**الإجراءات**" تعني أي إجراءات تقاضي أو إدارية أو وساطة أو تحكيم أو إجراءات أخرى أو جلسات دعوى منظورة أمام أي محكمة مختصة أو هيئة أو وكالة تحكيم أو وساطة.

"**سعر الشراء**" يعني سعر الشراء الخاص بأسهم البيع المطلوب دفعه من المشتري إلى البائعين وفقًا للبند 3.

"**أسهم البيع**" تحمل المعنى المخصص لها في الحيثية رقم (ب).

"**النموذج المختصر لاتفاقية نقل ملكية الأسهم وتعديل عقد تأسيس الشركة**" يعني التعديل الخاص بعقد التأسيس وفق النموذج المرفق باسم الملحق 2 والذي ينص على – من بين أمور أخرى – (1) نقل ملكية أسهم البيع إلى المشتري، (2) عزل [------] من منصب مدير الشركة، و(3) تعيين [------] مديرًا للشركة.

**"إ.ع.م.**" تعني دولة الإمارات العربية المتحدة.

"**المنشأة**" تعني هيئة اعتبارية أو شراكة أو جمعية غير مدمجة تقع في أي دولة تمارس عملًا أو تجارة بهدف الربح أو بدونه و، بالنسبة لمنشأة ليست شركة، تُفسر التعابير الواردة في هذه الاتفاقية المناسبة للشركات على أنها إشارات إلى الأشخاص أو المسؤولين أو المستندات أو الأعضاء المقابلة (حسب مقتضى الحال) المناسبة للمنشآت بهذه الوصف.

"**الضمانات**" تعني الإقرارات والضمانات الواردة في الملحق 1، الجزأين 1 و2.

* 1. عناوين البنود والملاحق لا تؤثر على تفسير هذه الاتفاقية.
	2. كلمة "**شخص**" تشمل شخص طبيعي أو هيئة ذات أو ليست ذات شخصية اعتبارية (سواء كان لها شخصية قانونية مستقلة أم لا) والممثلين الشخصيين لهذا الشخص أو خلفائه أو من يتنازل لهم المصرح لهم.
	3. تشمل ألفاظ المفرد "الجمع" والعكس بالعكس ما لم يدل السياق على غير ذلك.
	4. مع مراعاة البند 9، الإشارة إلى أي طرف تشمل الممثلين الشخصيين لهذا الطرف وخلفائه ومن يتنازل لهم المصرح لهم.
	5. الإشارة إلى كلمة "شركة" تشمل أي شركة أو مؤسسة أو هيئة اعتبارية أخرى سواء كانت مدمجة أو مؤسسة.
	6. "خطيًا" أو كتابيًا" تشمل الفاكسات ولا تشمل البريد الإلكتروني.
	7. الإشارة إلى البنود والملاحق هي إشارة إلى بنود وملاحق هذه الاتفاقية، والإشارة إلى الفقرات هي إشارة إلى فقرات الملاحق ذات الصلة.

**2- البيع والشراء**

وفقًا لشروط هذه الاتفاقية، يبيع البائعان للمشتري – القابل لذلك – أسهم البيع، وذلك اعتبارًا من تاريخ الإنجاز، خالية من جميع الأعباء مع كافة الحقوق المرتبطة بها (أو التي قد ترتبط بها في المستقبل)، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الحق في استلام أرباح الأسهم والتوزيعات المعلنة التي تتم أو تُدفع في أو بعد تاريخ هذه الاتفاقية.

**3- سعر الشراء**

سعر الشراء هو [------] درهم ([------] درهم إماراتي) مستحق من المشتري للبائعين بموجب شيك يصدر في تاريخ الإنجاز وفق النسب التالية:

1. إلى [------] مبلغ وقدره [------] درهم (] ------ [)؛ و
2. إلى [------] مبلغ وقدره [------] درهم (] ------ [)

**4- الإنجاز**

4-1 تلتزم الأطراف في تاريخ هذه الاتفاقية أو بعده مباشرةً بإنجاز عملية بيع وشراء أسهم البيع كما هو منصوص عليه بموجب هذه الاتفاقية وفقًا لهذا البند [------]

4-2 ] يلتزم ] ------ [ بتسليم المشتري خطاب استقالة من مجلس الإدارة (يسري صراحة من تاريخ الإنجاز) يقر فيه بأنه ليس لديه أية مطالبات ضد الشركة بخصوص تعويض أو خلافه بصيغة تكون مقبولة بالنسبة للمشتري [.

4-3 يلتزم المشتري (والطرف المرشح من قبل المشتري الذي يملك واحد وخمسون بالمئة (%51) ("**مرشح المشتري**") من أسهم البيع) والبائعان بما يلي:

1. توقيع النموذج المختصر لاتفاقية نقل ملكية الأسهم وتعديل عقد تأسيس الشركة أمام الكاتب العدل في [------] لإتمام نقل ملكية أسهم البيع كما هو منصوص عليه بموجب هذه الاتفاقية؛ و
2. يدفع المشتري، بعد توقيع البائعين والمشتري ومرشح المشتري على النموذج المختصر لاتفاقية نقل ملكية الأسهم وتعديل عقد تأسيس الشركة أمام الكاتب العدل في [------]، لكل بائع من البائعين – بموجب شيك – نسبته من سعر الشراء كما هو موضح في البند 3.

4-4 يتعهد البائعان بتقديم كافة أوجه التعاون المعقول الذي يطلبه المشتري لإضفاء الصفة القانونية و/أو تسجيل نقل ملكية أسهم البيع لدى دائرة التنمية الاقتصادية، سواء كان هذا التعاون مطلوب قبل أو في أو بعد الإنجاز.

4-5 لا يكون المشتري ملزمًا بإتمام عملية شراء أسهم البيع بموجب هذه الاتفاقية:

1. ما لم يفي البائعان بالتزاماتهما بالكامل بموجب هذا البند [------]؛
2. ما لم يتم إتمام شراء جميع أسهم البيع في نفس الوقت؛ أو
3. في حال نشوء أي حدث أو ظرف، أو أصبح معلومًا للمشتري، يمثل إخلالًا - أو لا يتفق جوهريًا مع – بأي من الضمانات أو من المحتمل أن يجعل أيًا منها غير دقيق أو مضلل أو له أو من المحتمل أن يكون له تأثير سلبي على المركز المالي للشركة أو آفاقها التجارية أو ما هو جوهري ليعرفه المشتري بقيمة أسهم البيع.

4-6 إذا قرر المشتري عدم إتمام عملية شراء أسهم البيع لأي سبب من الأسباب المحددة في البند 4-5، يحق للمشتري، بالإضافة إلى ودون الإخلال بأي حق أو تدبير إنصافي آخر متاح له، إنهاء هذه الاتفاقية دون أن يتحمل أي التزام، على أن يلتزم البائعان في ذلك الوقت بتعويض المشتري على الفور وبالكامل عن وتجاه جميع التكاليف والمصروفات التي تكبدها أو عانى منها المشتري (بما في ذلك على سبيل المثال دون حصر جميع المصاريف القانونية والرسوم المهنية الأخرى) فيما يتعلق بالتفاوض بشأن هذه الاتفاقية وإعدادها وإلغائها.

**5- الضمانات**

5-1 أبرم المشتري والبائعان هذه الاتفاقية على أساس وتعويلًا على الضمانات المعنية الموضحة في الملحق 2، الجزء 1 والملحق 2، الجزء 2 لهذه الاتفاقية.

5-2 يضمن ويقر البائعان، فرادى ومجتمعين، للمشتري بصحة ودقة كل ضمان من الضمانات الموضحة في الملحق 2، الجزء 1 كما في تاريخ هذه الاتفاقية، ويضمن ويقر المشتري للبائعين بصحة ودقة كل ضمان من الضمانات الموضحة في الملحق 2، الجزء 2 كما في تاريخ هذه الاتفاقية.

5-3 تعتبر الضمانات أنها مكررة في كل يوم حتى وشاملًا تاريخ الإنجاز.

5-4 كل ضمان من الضمانات مستقل عن الآخر وغير محدود بالإشارة إلى أي ضمان آخر أو أي حكم آخر ورد في هذه الاتفاقية.

**6- القيود المفروضة على البائعين**

يتعهد البائعان للمشتري بعدم قيامهما – خلال الفترة التي تبدأ من تاريخ هذه الاتفاقية وتنتهي في تاريخ الإنجاز – بأي نقل لملكية أسهم البيع أو التسبب في فرض أي عبء أو اتفاق أو ترتيب أو التزام يُنشئ أو يفرض عبء فيما يتعلق بأي من أسهم البيع.

**7- السرية**

7-1 تتعهد الأطراف فيما بينها بالمحافظة على سرية شروط هذه الاتفاقية وكافة المعلومات التي حصل عليها كل طرف عن الأطراف الأخرى وعدم استخدام هذه المعلومات إلا للأغراض المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

7-2 أي طرف غير ملزم بالمحافظة على سرية أو فرض قيد على استخدامه لـ:

1. المعلومات التي تكون أو تصبح معلومة للجمهور فيما عدا ما يكون كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لوقوع إخلال بهذه الاتفاقية، أو
2. المعلومات التي يتلقاها من مصدر لا علاقة له بالطرف الملزم بالمحافظة على السرية التي حصل عليها دون أي التزام بالمحافظة على سريتها تجاه أي شخص آخر.

7-3 يجوز لأي طرف الإفصاح عن أي معلومات مطلوب بخلاف ذلك المحافظة على سريتها بموجب البند 7 هذا:

1. إلى المستشارين المهنيين أو الاستشاريين أو الموظفين أو المسؤولين التابعين لمجموعته حسبما يكون الإفصاح ضروريًا بشكل معقول بموجب هذه الاتفاقية أو لتسهيل بيع وشراء أسهم البيع إذا ضمن الطرف المفصح أن الأشخاص المفصح لهم عن المعلومات سيحافظون على سريتها كما لو كانوا هم هذا الطرف؛ أو
2. بموافقة كتابية من كل طرف من الأطراف الأخرى؛ أو
3. لتأكيد وقوع عملية بيع أسهم البيع وتاريخها (ولكن دون إفشاء أي بنود أخرى للبيع أو القيام بأي إعلانات أخرى).
4. إلى الحد الذي يكون فيه الإفصاح مطلوب:
5. بموجب القانون؛ أو
6. من قبل هيئة أو سلطة تنظيمية أو هيئة أوراق مالية؛ أو
7. للقيام بأي أيداع لدى أو الحصول على أي تصريح من هيئة أو سلطة تنظيمية أو هيئة أوراق مالية؛ أو
8. بموجب أي ترتيبات محددة تُجرى بموجبها ترتيبات تتعلق بشروط وأحكام العمل؛ أو
9. لحماية مصالح الطرف المفصح في أي إجراءات،

ولكن يلتزم في كل حالة بالسعي المعقول للتشاور مع كل طرف من الأطراف الأخرى وأن يأخذ بعين الاعتبار أي طلبات معقولة قد تكون لديهم فيما يتعلق بالإفصاح قبل القيام بذلك.

7-4 يلتزم كل طرف بتزويد أي طرف آخر بأي معلومات عن نفسه أو مجموعته أو هذه الاتفاقية كالتي قد يطلبها هذا الطرف الآخر بشكل معقول لأغراض تلبية المتطلبات الخاصة بأي قانون أو هيئة تنظيمية أو هيئة أوراق مالية يخضع لها هذا الطرف الآخر.

**8- التطمينات الإضافية**

يوافق كل طرف (وعلى نفقته الخاصة) بتوقيع وتسليم على الفور جميع المستندات وفعل جميع الأشياء التي قد تكون مطلوبة بشكل معقول من وقت لآخر لغرض إعطاء فاعلية تامة لأحكام هذه الاتفاقية.

**9- التنازل والاتفاق الكامل**

9-1 باستثناء ما تنص عليه الاتفاقية بخلاف ذلك، لا يجوز لأي طرف أن يتنازل عن أو يمنح عبء على أي من حقوقه بموجب هذه الاتفاقية أو أي مستند مشار إليه فيها.

9-2 تشكل هذه الاتفاقية وأي مستندات مشار إليها فيها مجمل ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف وتنسخ وتحل محل أي وكل ترتيبات أو تفاهمات أو اتفاقات سابقة جرت بينهم فيما يتعلق بموضوعها.

**10- التغيير والتنازل**

10-1 أي تغيير لهذه الاتفاقية يجب أن يكون مكتوبًا وموقعًا بواسطة أو نيابةً عن كل طرف.

10-2 لا يصح أي تنازل عن أي حق بموجب هذه الاتفاقية إلا إذا كان مكتوبًا وموقعًا من قبل الطرف المتنازل أو الموافق، ولا يسري إلا في الظروف التي مُنح من أجلها، ولا يمنع الطرف الذي قدم التنازل من التعويل لاحقًا على الحكم الذي تنازل عنه.

10-3 لا تعتبر عدم ممارسة أو التأخير في ممارسة أي حق أو تدبير منصوص عليه بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب القانون بمثابة تنازلًا عن هذا الحق أو التدبير ولا تحول دون ممارسته بشكل كلي أو جزئي في المستقبل.

10-4 لا تحول أي ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو تدبير بموجب هذه الاتفاقية أو تُقيد الممارسة الأخرى لأي حق أو تدبير من هذا القبيل.

10-5 ما لم ينُص على غير ذلك على وجه التحديد، تعتبر الحقوق التي تنشأ بموجب هذه الاتفاقية حقوقًا تراكمية ولا تستثني الحقوق المنصوص عليها في القانون.

**11- التكاليف**

ما لم يُنص على غير ذلك، يتحمل الطرف الذي تكبد التكاليف جميع التكاليف المتعلقة بالتفاوض بشأن هذه الاتفاقية وإعدادها وتوقيعها وتنفيذها وأي مستندات مشار إليها فيها.

**12- الإخطارات**

12-1 الإخطار المقدم بموجب هذه الاتفاقية:

1. يجب أن يكون خطيًا ومكتوبًا باللغة الإنجليزية (أو مرفق معه ترجمة معدة بشكل مناسب إلى اللغة الإنجليزية)؛
2. يجب إرساله لعناية الشخص وعلى العنوان أو رقم الفاكس المحدد في هذا البند [------] (أو على عنوان أو رقم فاكس أو شخص آخر يُخطر به كل طرف الأطراف الأخرى وفقًا لأحكام البند 12 هذا)؛ و
3. ويجب:
4. تسليمه باليد؛ أو
5. إرساله عن طريق بريد من الدرجة الأولى مدفوع الأجرة مسبقًا أو التسليم المسجل؛ أو
6. إرساله عن طريق البريد الجوي (حال إرسال الإخطار من بريد خارج الدولة التي أُرسل منها).

12-2 تكون العناوين الخاصة بإرسال الإخطارات كالتالي:

1. [------]:
2. العنوان: ص.ب [------]، [------]، الإمارات العربية المتحدة
3. لعناية: [------]
4. [------]:
5. العنوان: ص.ب [------]، [------]، الإمارات العربية المتحدة
6. لعناية: [------]
7. المشتري
8. العنوان: [------]
9. لعناية: [------]

12-3 يعتبر الإخطار في حكم المُستلم:

1. وقت التسليم، حال تسليمه باليد؛ أو
2. وقت الإرسال، حال تسليمه بالفاكس؛ أو
3. بعد خمسة (5) أيام عمل من تاريخ الإرسال، حال التسليم المسجل؛
4. بعد عشرة (10) أيام عمل من تاريخ الإرسال، حال إرساله بالبريد الجوي؛ أو
5. إذا اعتبر أن الاستلام بموجب الفقرات السابقة من هذه المادة [-------] ليس في غضون ساعات العمل (بمعنى 9:00 صباحًا حتى 5:30 مساءً في يوم ليس عطلة رسمية في مكان الاستلام)، عندما يبدأ العمل بعد ذلك في مكان الاستلام وجميع الإشارات إلى الوقت هي بالتوقيت المحلي في مكان الاستلام.

12-4- لإثبات الخدمة ، يكفي إثبات أن الإشعار قد تم إرساله عن طريق الفاكس إلى رقم فاكس الطرف أو ، في حالة البريد ، أن المظروف الذي يحتوي على الإشعار قد تم توجيهه وإصداره بشكل صحيح.

**13- إنهاء الخدمة**

13-1- إذا وجدت أي محكمة أو هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي أن أي حكم من أحكام هذا الاتفاق (أو جزء من حكم) غير صالح أو غير قابل للتنفيذ أو غير قانوني ، فستظل الأحكام الأخرى سارية.

13-2- إذا كان أي حكم غير صالح أو غير قابل للتنفيذ أو غير قانوني سيكون ساريًا أو قابل للتنفيذ أو قانونيًا إذا تم حذف جزء منه ، فسيتم تطبيق الحكم مع أي تعديل ضروري لإعمال النية التجارية للطرفين.

**14-الحفاظ على الاتفاق وقت الانجاز**

 يظل هذا الاتفاق (بخلاف الالتزامات التي تم الوفاء بها بالكامل بالفعل) ساري المفعول بالكامل بعد الإنجاز.

**15- النسخ المطابقة**

يجوز تنفيذ هذا الاتفاق في عدد من النسخ المطابقة ، كل منهم نسخة أصلية ولها نفس الأثر كما لو كان كل طرف قد وقع على نفس المستند.

**16- اللغة**

إذا تمت ترجمة هذا الاتفاق إلى أي لغة أخرى غير العربية ، فإن نص اللغة العربية هو الذي يسود.

**17- القانون الحاكم والاختصاص القضائي**

17-1- يخضع هذا الاتفاق وأي منازعات أو مطالبات تنشأ عن موضوع الاتفاق أو تكوينه أو فيما يتصل به (بما في ذلك المنازعات أو المطالبات غير التعاقدية) لقوانين الإمارات العربية المتحدة المطبقة في إمارة [-----] ويفسر وفقا لها.

17-2- يتفق الطرفان اتفاقا لا رجعة فيه على أن لمحاكم الإمارات اختصاص حصري في تسوية أي نزاع أو مطالبة تنشأ عن هذا الاتفاق أو فيما يتصل بموضوعه أو تكوينه (بما في ذلك المنازعات أو المطالبات غير التعاقدية).

وقد أبرم هذا الاتفاق في اليوم المعلن في بدايته.

|  |  |
| --- | --- |
| موقع من قبل [-----] | -------------------------------------- |

|  |  |
| --- | --- |
| موقع من قبل [-----] | -------------------------------------- |
| موقع من قبل [-----]لصالح وبالنيابة عن [-----] | --------------------------------------المفوض بالتوقيع |

**الجدول الزمني 1**

**الجزء 1 ضمانات البائع**

1. **الصلاحية والسلطة**
	1. قد اتخذ البائعون جميع الإجراءات اللازمة ولديهم جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة للدخول في هذا الاتفاق وتنفيذه وفقا لأحكامه والوثائق الأخرى المشار إليها فيه.
	2. يشكل هذا الاتفاق والوثائق الأخرى المشار إليها فيه (أو يشكل عند تنفيذه) التزامات قانونية وملزمة على البائعين بموجب أحكام الاتفاق والوثائق الأخرى.
	3. التنفيذ والتسليم والأداء من قبل كل من البائعين لهذا الاتفاق ، وكل مستند يتم تنفيذه من قبل كل من البائعين المشار إليهم في هذا الاتفاق ، وبيع وشراء أسهم البيع ، على افتراض أن جميع الموافقات والاعتمادات والتفويضات و الإيداعات اللازمة لبيع وشراء أسهم البيع وفقًا لهذا الاتفاق والتي لن يتم الحصول عليها أو تقديمها في الحالات التالية:
2. تخل أو تتعارض مع أي قوانين مطبقة على البائعين
3. تؤدي أو تتطلب إنشاء أو فرض أي عبء على أو فيما يتعلق بأي من أسهم البيع
4. الناتجة عن خرق أو تقصير بموجب أداة يلتزم بها أي من البائعين والتي تكون جوهرية في سياق بيع وشراء أسهم البيع
5. الناتجة عن خرق أي أمر أو حكم أو مرسوم صادر عن أي محكمة أو هيئة حكومية يكون أي من البائعين طرفًا فيها أو يلتزم أو يقدمها أي من البائعين ويكون أمرًا جوهريًا في سياق بيع وشراء أسهم البيع على النحو المنصوص عليه في هذا الاتفاق
6. **أسهم البيع**
	1. البائعون هم الملاك القانونين والمستفيدين لعدد أسهم البيع التي يمتلكها كل منهم على النحو المبين في المقدمة ب.
	2. لكل بائع الحق في بيع ما يملكه من أسهم البيع وفقًا للشروط المنصوص عليها في هذا الاتفاق.
	3. لكل من البائعين القدرة على أن ينقل إلى المشتري حق الملكية والملكية القانونية والمنفعة القانونية بالكامل إلى حيازتهم لأسهم البيع الخالية من جميع الأعباء
	4. لكل من البائعين الحق في ممارسة جميع حقوق التصويت والحقوق الأخرى المتعلقة بحيازتهم لأسهم البيع.
	5. تم إصدار وتخصيص أسهم البيع بشكل صحيح وسليم ودفعها بالكامل.
	6. لا يوجد عبء، ولا يوجد اتفاق أو ترتيب أو التزام بإنشاء أو إعطاء عبء، فيما يتعلق بأي من أسهم البيع.
7. **المعاملات مع البائعين**
	1. لا توجد مديونية مستحقة أو مسؤولية أخرى (فعلية أو طارئة) ولا يوجد عقد أو التزام أو ترتيب معلق بين الشركة وأي من البائعين أو الشركات التابعة له.
	2. لا يحق لأي من البائعين ، أو أي من الشركات التابعة له ، رفع دعوى من أي نوع ضد الشركة أو منح أي شخص الحق في رفع دعوى ضد الشركة والتي سيقدمها أي من البائعين أو الشركات التابعة له

**الجزء 2 ضمانات المشتري**

1. **الصلاحية والسلطة**
	1. يضمن المشتري للبائع ما يلي:
2. له الحق والسلطة والصلاحية في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتنفيذ، تسليم وإنجاز بيع وشراء أسهم البيع وكل مستند ينفذه المشتري في تاريخ هذا الاتفاق وتاريخ الإنجاز أو قبله، وتنفيذ جميع الشروط والأحكام المطلوبة من المشتري عملا بأحكام هذا الاتفاق
3. يكون لدى المشتري (وعند الإنجاز) الموارد النقدية اللازمة للوفاء بالتزاماته بموجب هذا الاتفاق على الفور على أساس غير مشروط (رهنا فقط بالإنجاز)
4. لن يؤدي تنفيذ المشتري لكل التزام من التزاماته بموجب هذا الاتفاق وتسليمه وتنفيذه إلى ما يلي:
5. الناتجة عن الاخلال بأي حكم من أحكام المذكرة أو عقد التأسيس أو اللوائح أو الوثائق الدستورية المماثلة للمشتري
6. الناتجة عن اخلال أو تقصير بموجب أداة يلتزم بها المشتري وتكون جوهرية في سياق المعاملات المنصوص عليها في هذا الاتفاق
7. الناتجة عن خرق أي أمر أو حكم أو مرسوم صادر عن أي محكمة أو هيئة حكومية يكون المشتري طرفًا فيها أو يلتزم أو يقدمها أي من البائعين ويكون أمرًا جوهريًا في سياق بيع وشراء أسهم البيع
8. باستثناء ما يتعلق بموافقة دائرة التنمية الاقتصادية فيما يتعلق بنقل أسهم البيع ، مطالبة المشتري بالحصول على أي موافقة أو اعتماد ، أو ارسال أي إشعار أو إجراء أي تسجيل مع ، أي سلطة حكومية أو سلطة أخرى لم يتم الحصول عليها أو تم إجراؤها في تاريخ هذا الاتفاق على حد سواء على أساس غير مشروط وعلى أساس لا يمكن إلغاؤه (باستثناء ما يتعلق بأي حق قانوني أو تنظيمي لإلغاء نفس الشيء بخلاف سبب أي تحريف أو خطأ)
	1. المشتري ليس على علم ولا لديه أي معرفة فعلية بأي حقيقة أو مسألة أو ظرف قد يخول المشتري إما قبل أو في تاريخ هذا الاتفاق أو تاريخ الإنجاز أو مع مرور الوقت ، لتقديم مطالبة ضد البائعين. مباشرة قبل الإنجاز ، يُعتبر أن المشتري يضمن أنه ليس على علم بأي حقيقة أو مسألة أو ظرف من هذا القبيل بالرجوع إلى الحقائق والظروف عند الإنجاز.

**الجدول الزمني 2**

**نموذج اتفاق نقل ملكية الأسهم قصير الاجل وتعديل مذكرة التأسيس**

**[يتم ادراجها]**

1. انظر الايضاح التمهيدي رقم 3. [↑](#footnote-ref-1)